محليات

أكد أنه يعلم حاجة المحامين ومتطلباتهم والمعوقات التي تواجههم

فارس نقيباً جديداً لمحاميّ سورية وأبو الفضل نائباً له

| محمد منار حميجو

انتخب أعضاء مجلس نقابة المحامين الجدد أمس الفراس فارس نقيباً جديداً لمحامي سورية بدلاً من نزار سكيف، على حين تم انتخاب أسامة أبو الفضل نائباً له ومحمد سمير بطرني أميناً للسر وبشير الحجي خازناً.

وأفرزت الانتخابات التي جرت أمس الأول في مؤتمر المحامين الذي خصص لذلك فوز ١١ عضواً بينهم ثلاثة مستقلين جاء فارس في المرتبة الأولى ليجتمع أمس الأعضاء المنتخبون لاختيار النقيب الجديد.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال فارس: نعلم ما هي مشاكل وحاجة المحامين ومتطلباتهم والمعوقات التي تواجههم في العمل، مؤكداً أن الخطوة الأولى ستكون توثيق العلاقة مع وزارة العدل وتمكينها للوصول لخدمة ممتازة في تحقيق العدالة وأن أول زيارة ستكون للوزارة لتكون هناك بداية جديدة وصحيحة.

وكان فارس قد صرح خلال المؤتمر الانتخابي للنقابة لـ«الوطن» بأن مشروع قانون مهنة المحاماة أصبح شبه جاهز، لافتاً إلى أن المشروع أعطى ضمانات كبيرة لحماية المحامين في حياتهم ومكاتبهم وأمام القضاء.

وأعرب العديد من المحامين عن أملهم بأن يكون المؤتمر الذي عقد منذ يومين أفرز مفرزات لمصلحة النقابة والمحامين، معتبرين أنه سيكون هناك ملامح جديدة للمرحلة القادمة، ومؤكدين أن النقيب الجديد يعلم هموم المحامين باعتباره على احتكاك مباشر معهم لمعرفة أوجاعهم.

تلفريك من «يونان» إلى بلودان

كيال لـ«الوطن»: ملاهي جرمانا قيد الدراسة لإلغاء تراخيص ما لا يحقق الشروط الإدارية

| عبد المنعم مسعود

كشف مدير سياحة ريف دمشق وائل كيال أن عدد المنشآت السياحية التي عادت للعمل في المحافظة منذ بداية العام وصل إلى ٤٤ منشأة منها ٢٠ منشأة إطعام توزعت على مستوى المحافظة بكلفة تقديرية تناهز الـ٥ مليارات ليرة و٢٤ منشأة مبيت تركزت في مدينة السيدة زينب وذلك بكلفة تقديرية تصل إلى ٢٩ مليار ليرة مشيراً إلى أن عدد الليالي الفندقية في المحافظة تجاوز مليوناً ونصف المليون ليلة لعدد زوار وصل إلى ٢٥٠ ألف زائر منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الماضي.

وقال كيال في حديث لـ«الوطن» إن عدد المنشآت السياحية في ريف دمشق قبل الأزمة تجاوز ١٤٠٠ منشأة مبيناً أن محافظة ريف دمشق تعمل على تجهيز الخدمات في الوحدات الإدارية لإزالة العوائق أمام عودة نشاط هذه المنشآت مشيراً إلى اختصار الحواجز على طريق التل صيدنايا من ٨ حواجز واختصارها بحاجز واحد إضافة إلى توسعة الطريق وتجهيزه والعمل على تفعيل المداخل الأربعة للسيدة زينب كطريق المستقبل القادم من مطار دمشق الدولي، مؤكداً عودة ثلاث منشآت للعمل على طريق المطار إضافة إلى ٤ منشآت كانت قد عادت سابقاً.

ووفقاً لكيال فإن العمل جار لدراسة المواقع العائدة لوزارة السياحة لتكون متنزهات شعبية وذلك باتجاه منطقة الصبورة وبحيرة زرزر وذلك بهدف الوصول بقطاع السياحة الشعبية لأكبر شريحة ممكنة كمتنزهات راقية بأسعار خدمة مقبولة كاشفاً عن دراسة أخرى لعمل تلفريك في بلودان من موقع جبل يونان الذي تغطيه الثلوج أربع شهور في العام وصولاً إلى فندق بلودان مبيناً أنه بعد الانتهاء من الدراسة سيتم عرضها للاستثمار.

وأشار كيال إلى أن العمل مستمر لإنجاز الخريطة الاستثمارية لمحافظة الريف منذ بداية العام وهي عبارة عن جرد للعقارات العائدة ملكيتها للجهات العامة أو للوحدات الإدارية في المحافظة والتي ترغب الجهة باستثمارها وذلك لتثبيتها في الخريطة ليصار إلى تكوين قاعدة بيانات لعرضها للاستثمار ضمن المنطقة التي يرغب المستثمر العمل بها. وذلك إضافة إلى خريطة شاملة لمواقع الزيارة الدينية والأثرية في المحافظة من أديرة وكنائس ومقامات دينية مبيناً أن الهدف من ذلك تفعيل جميع المسارات السياحية واستقطاب السواح من الأسواق الرئيسية عبر التواصل مع مكاتب السياحة والسفر.

وشدد كيال على أهمية تأهيل المخافر السياحية لناحية تسهيل العمل السياحي وراحة السائحين مشيراً إلى تأهيل المخفر في السيدة زينب إضافة إلى التخطيط لإشادة مخفر في بلودان ورصد اعتمادات لتأهيل المخافر في كل من حتيتة التركمان وزرزر إضافة إلى مركز استعلامات سياحية في بلودان مشيراً إلى بحث إمكانية إيجاد مكان لافتتاح دوائر سياحية في كل من بلودان والسيدة زينب موضحاً أن مديرية السياحة طالبت المحافظة بالمشاركة في وضع الدراسات التأسيسية للمنشآت السياحية في الغوطة الشرقية مؤكداً تقديم منشأتين طلبات لإعادة تأهيلها.

ووفقاً لكيال فإن تركز الملاهي الليلية في جرمانا مؤكداً وجود توجه بأن يتم إلغاء كافة الملاهي الليلية التي لا تحقق الشروط ضمن المناطق التنظيمية إما بالانتقال إلى مكان آخر أو بتغيير نشاطها التشغيلي مبيناً أن الأساس في هذا القرار هو قانون الإدارة المحلية موضحاً أن المديرية تسمح بتأهيل المنشأة وفقاً للقانون ١١ لعام ٢٠١٥ على وضعها الراهن ولكن يجب على صاحب المنشأة أخذ الملاحظات التي تضعها المديرية بعين الاعتبار ومنها التخطيط الإداري والذي يكون عملية التأكد منه من مهمة الوحدة الإدارية والتي يجب التأكد من تطبيقها للشروط والمواصفات ومنها بعده عن دور السكن والعبادة والمؤسسات الحكومية وعدم إزعاج الجوار مبيناً أن عددها داخل المخطط نحو ١٨ وخارج المخطط يصل تعدادها إلى نحو ٢٤ ملهى.

وكشف كيال عن صدور قرار بتشكيل لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي في المحافظة لدراسة واقع هذه الملاهي في مدينة جرمانا إضافة إلى الملاهي الواقعة على طريق معربا مبيناً أن القرار بإلغاء ترخيص الملاهي التي لا تحقق الشروط ضمن المخطط التنظيمي قد اتخذ بانتظار إصداره من محافظة ريف دمشق مؤكداً رفض أكثر من طلب لمنشآت للعمل كمطعم وناد داخل المخطط.

تكلفة الشقة ١٥ مليون ل.س

الظواهري لـ«الوطن»: تخفيض الدفعة الأولى إلى ١٠ بالمئة يحتاج إلى قرار من رئاسة الوزراء

| السويداء- عبير صيموعة

أثار قرار يلزم بدفع ٣٠ بالمئة من قيمة السكن الشبابي استياء المكتتبين على شقق ضمن المشروع في السويداء، ممن جرى تخصيصهم بالشقق ضمن الكتل المنتهية البناء، ما يرتب عليهم دفع ما يزيد على ٣ ملايين ليرة حتى يتم تخصيصهم.

وأكد جميع المكتتبين ممن تواصلوا مع «الوطن» في شكواهم عجزهم عن دفع تلك القيمة التي لا تتناسب بالمطلق مع مستوى دخلهم وخاصة أنه من المفترض أن يكون السكن لذوي الدخل المحدود، مؤكدين أن التأخير في التنفيذ لا يقع على عاتقهم ولاسيما أن الإعلان عن السكن الشبابي بقرية سليم جاء في عام ٢٠٠٧، مشيرين إلى أن ما تتم المطالبة به حالياً لا يمكن تحقيقه أبداً رغم خضوع البعض منهم مجبراً إلى دفع القسط الشهري بعد رفعه من ٢٥٠٠ ليرة بعد أن كان ٨ آلاف ليرة.

حيث أكد الجميع أن تحديد التكلفة لكل شقة بـ١٢ مليون ليرة بداية العام الحالي أي بعد ١٢ سنة على الاكتتاب وإلزامهم بمبلغ ٣ ملايين لمن جرى تخصيصه كدفعة أولى هو نوع من التعجيز الذي أدى إلى انتفاء الصفة التي انطلق بها المشروع وهو تأمين سكن مقبول للشباب أصحاب الدخل المحدود، ويفرض بالضرورة اضطرار البعض إلى بيع تخصيصه لعدم قدرته على التسديد وخاصة أن هذه المساكن غير جاهزة بالكامل أي تحتاج إلى أكثر ٣ ملايين لإنهاء الأعمال ما يرفع تكلفة الشقة الواحدة إلى أكثر من ١٥ مليوناً مطالبين بإعادة النظر بكلفة هذه الشقق إضافة إلى إعادة النظر بالتأخير الحاصل من الجهة المنفذة لمدة تجاوزت ١٢ عاماً وأن تتحمل مسؤولية غلاء الأسعار من الطرفين دون وضعها على عاتق الحلقة الأضعف وهو المكتتب وإلغاء الدفعة الأولى كشرط للحصول على التخصيص أو تحديد الدفعة بما لا يتجاوز١٠ بالمئة من قيمة السكن أسوة بالسكن العمالي وتقسيط باقي المبلغ إضافة إلى المطالبة بالعمل على إنهاء الشقة بشكل كامل وذلك وفق شروط العقد المبرم.

بدورها رئيس مجموعة إسكان السويداء كندة الظواهري أشارت إلى أن قرار تخفيض الدفعة الأولى إلى ١٠ بالمئة يحتاج إلى قرار من رئاسة مجلس الوزراء لأن مجموع مدفوعات المكتتب كانت ١٠ بالمئة وأصبحت ٣٠ بالمئة لتغطية التكليف العالية لأسعار مواد البناء التي تأثرت بأسعار الصرف وبتكلفة النقل، أما ما يتعلق بتسليم الشقق بنسبة تنفيذ ٨٠ بالمئة فإنما يعود بناء على اعتراض كثير من المكتتبين على نوعية الإكساء والبياضات والألمنيوم للشقق المكسية سابقاً، الأمر الذي دفع المؤسسة العامة للإسكان إلى عمل استبيان في جميع المحافظات حول رغبة المواطنين في الكساء من المؤسسة أو على عاتقهم الخاص، الأمر الذي وفقه تم تحديد نسبة الإكساء بـ٨٠ بالمئة أما ما يتعلق بالتأخير فإن المشروع بدأ حقيقة في الشهر التاسع من عام ٢٠١٣ والمؤسسة تتعامل مع شركات منفذة يقع على عاتقها التأخير في التنفيذ.

وأوضحت الظواهري أنه رغم متابعة العمل من المؤسسة العامة للإسكان لتلك الشركات وقيامها بدفع الكشوفات وفروق الأسعار دون تأخير إلا أن وتيرة العمل غير منتظمة، موضحة على سبيل المثال وليس الحصر أنه منذ أيام لا توجد آلية واحدة للشركات المنفذة على أرض المشروع.

والجدير بالذكر أن من يقوم بتنفيذ المشروع هو مؤسسة الإسكان العسكرية والشركة العامة للبناء.

الدعاوى القضائية والإشغالات أبرز معوقات استكمال السكن العمالي

الفلاح: البدء بالمرحلة الثانية من السكن العمالي و٦٠٠ مليون لتنفيذ أعمال الموقع العام في القسم الأول

| القنيطرة- خالد خالد

أكد مدير فرع المنطقة الجنوبية للمؤسسة العامة للإسكان حسان الفلاح تعرض المشاريع السكنية بمحافظة القنيطرة لأضرار كبيرة بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة، تقدر بنحو ٣٨٠ مليون ليرة، مشيراً إلى وجود قسم لم يتم تقدير الأضرار فيه بسبب وجود إشغالات حالياً فيه.

وأكد الفلاح استمرار العمل على تنفيذ مشاريع الفرع رغم المعوقات وأبرزها الدعاوى القضائية المرفوعة من متعهدي القطاع الخاص للمطالبة بفروقات الأسعار والتعويض عن الخسائر التي لحقت، منوهاً بالعمل مع الجهات المعنية لإخلاء المساكن من شاغليها، إضافة إلى تشكيل لجنة بالمؤسسة مهمتها جرد وتقييم الأضرار لمشاريع المؤسسة بالمحافظة وقد أنجزت قسماً كبيراً من عملها.

وأشار الفلاح إلى مشاريع المؤسسة التي بوشر العمل فيها في القنيطرة ومنها الإعلان عن مناقصة لتنفيذ أعمال الموقع العام في القسم الأول من المرحلة الثانية من السكن العمالي في منطقة الحلس (العتم) بنحو ٦٠٠ مليون ليرة، حيث يبلغ عدد المساكن التي تمت دراستها ٣١٦٢ مسكناً، منوهاً بأن مشروع السكن يقسم إلى مرحلتين وقبل الأزمة تم تنفيذ ٢٧٢ مسكناً مقسمة على ١١ مقسماً في مدينة البعث كمرحلة أولى وتم تنفيذها وفق عقدي تنفيذ مع متعهد من القطاع الخاص.

وأوضح مدير فرع الإسكان بالمنطقة الجنوبية أن عدد المساكن المنفذة من مشروع السكن العمالي ٤٨٨ مسكناً وموزعة على أربعة عقود تعهدات ثلاثة منها للقطاع الخاص والرابع للقطاع العام وهو العقد رقم ٥٧ المبرم مع مؤسسة الإسكان العسكري الفرع ٧.

> متعهدون يرفضون العمل لحين تعويضهم عن الأضرار

وأوضح أنه لمعالجة الإشكاليات تم عقد اجتماع موسع برئاسة محافظ القنيطرة وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من المؤسسة العامة للإسكان والإسكان العسكري لجرد الأضرار واستكمال أعمال التنفيذ، لافتاً إلى مخاطبة المتعهدين من القطاع الخاص لاستكمال الأعمال وفق العقود المبرمة وذلك بالأسعار الرائجة والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية، علماً أن هناك دعاوى قضائية لا تزال منظورة أمام القضاء.

ولفت الفلاح إلى أنه كان مقرراً أن يتم توزيع ٩٧ مسكناً من السكن العمالي على العاملين المخصصين بها لكونها جاهزة بعد التنسيق مع محافظة القنيطرة واتحاد عمال المحافظة ولكن ارتأت المؤسسة التريث إلى حين إعادة تأهيل المساكن المنجزة التي تعرضت للأضرار والتخريب وذلك على نفقة المؤسسة دون تكبيد العامل أي مبالغ مالية وذلك دعماً لأبناء القنيطرة باستقرارهم على أرض محافظتهم ويبلغ عدد المساكن التي سيتم توزيعها بعد عملية التأهيل ٢٠٨ مساكن.

وحول مشروع السكن الوظيفي للعاملين في محافظة القنيطرة بين مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان بالمنطقة الجنوبية أن الدراسة منتهية لتنفيذ ٤٠٠ مسكن وظيفي بانتظار التمويل اللازم من المحافظة للمباشرة الفورية بالعمل.

ولفت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الإسكان محمد سامية إلى توجيهات المحافظ خلال لقائه مدير فرع الاسكان العسكري بالقنيطرة ومدير فرع المؤسسة العامة للإسكان بالمنطقة الجنوبية، بضرورة الإسراع في إنجاز مشاريع الإسكان على أرض المحافظة واستكمالها لدفع عملية التنمية وتخفيف الأعباء عن المواطنين، مؤكدين جهوزية المحافظة واستعدادها لتذليل جميع الصعوبات وتقديم جميع التسهيلات لتسريع عمليات الإنجاز وبما يساعد أبناء القنيطرة على الاستقرار والتشبث بالأرض.

ولفت سامية إلى حل مشكلة السكن العمالي بتشكيل لجنة مشتركة من فرع الإسكان العسكري وفرع المؤسسة العامة للإسكان بالمنطقة الجنوبية لتقدير الأضرار وتنظيم الضبوط اللازمة ومباشرة الاعمال في المقاسم الجاهزة.

يذكر أخيراً أن المتعهدين من القطاع الخاص يرفضون العودة إلى استكمال العمل بمشروع السكن العمالي إلى حين تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم أو الانتظار إلى حين قيام القضاء بالبت بالدعاوى المرفوعة من قبلهم.

كانت تنتج ٣,٥ أطنان حليب يومياً

| طرطوس- محمد حسين

إلى وقت قريب كانت مبقرة زاهد بطرطوس مصدراً مهماً لإنتاج الحليب الذي كان يصل لنحو ٣,٥ أطنان يومياً ورغم الملاحظات الكثيرة على أدائها في بعض الفترات إلا أنها بقيت صرحاً اقتصادياً على غاية من الأهمية في قطاع حيوي إنتاجي هو القطاع الزراعي ولكن الآن ورغم عودة أغلب المباقر العامة إلى العمل بقيت مبقرة زاهد مجرد ذكرى تنتظر من يعيد إعادة الحياة إليها، وأكد مدير المبقرة سلامة سلامة لـ«الوطن» توقف إنتاج الحليب منذ عام ٢٠١٧ بسبب تحويلها إلى محجر مؤقت للبكاكير المستوردة مشيراً إلى دور العاملين في المبقرة حالياً لجهة العناية صحياً بالبكاكير المستوردة ومن ثم توزيعها على المربين الراغبين وكذلك على المباقر العامة العاملة في القطر.

وبيّن سلامة أن عدد البكاكير التي تم توزيعها منذ ذلك الوقت وحتى الآن يصل إلى ٥ آلاف بكيرة وحالياً، بانتظار دفعة جديدة من هذه البكاكير ليصار لتوزيعها لاحقاً.

أما فيما يخص الإنتاج الزراعي فأشار سلامة إلى أنه يتم تنفيذ مشروع الزراعات بشكل كامل وفي كل الحقول التي تصل مساحتها إلى ألفي دونم وهي زراعات خاصة بتغذية القطيع مؤكداً أن المبقرة رفدت المباقر العامة العاملة بحوالي ١٢٠٠ طن من العلف الأخضر والدريس والحبوب لموسم ٢٠١٨- ٢٠١٩.

وحول إعادة تفعيل المبقرة فأوضح أن هناك احتمال بإعادة تفعيلها بحوالي ٥٠٠ بكيرة من البكاكير المستوردة لأن البكاكير التي كانت موجودة سابقاً تم توزيعها على المباقر العاملة وتمت إعادة تفعيلها.

آبار «علّوك» تعود للخدمة.. وزيادة في تقنين الكهرباء في الحسكة

| الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب في الحسكة محمود العكلة لـ«الوطن» عودة آبار مياه الشرب في محطة مياه «علّوك» بريف الحسكة الشمالي الغربي إلى الخدمة، بعد أن خرجت مرتين خلال الشهر الماضي والشهر الجاري عن تخديم قطاعات مدينة الحسكة وضواحيها بمياه الشرب، نتيجة لتعرّض خطوط الكهرباء التي تغذي المحطة بالتيار الكهربائي، للتخريب بفعل العدوان التركي الذي استهدف ومرتزقته المنطقة.

وأوضح العكلة أنه تمت إعادة آبار المياه على ثلاث مراحل، حيث تمت إعادة ١٤ بئراً إلى الخدمة يوم السبت قبل الماضي، ومن ثم إعادة ١٠ آبار أخرى ليصبح مجموع الآبار ٢٤ بئراً، التي أصبحت طاقتها الإنتاجية تتراوح بين ٧٥-١٠٠ ألف م٣ من مياه الشرب، وهي كافية اليوم لتغذية المدينة وقطاعاتها الخمسة بمياه الشرب بحسب برنامج التقنين المتبع في المؤسسة، بين أربعة إلى خمسة أيام على مستوى كل قطاع.

وبيّن مدير عام مؤسسة المياه أن التخريب في المحطة، اشتمل على إتلاف خطوط الشبكة الكهربائية التي كانت تربط محطة تحويل الكهرباء، ومراكز محوّلات الآبار في المحطة، إضافة إلى اللوحات الكهربائية الخاصة بتغذية كل بئر على حده، لافتاً إلى أن هناك مرحلة ثالثة لاحقة من مراحل زيادة عدد آبار مياه الشرب التي سيكون عددها ٦ آبار، ليصبح بذلك مجموع الآبار ٣٠ بئراً، لتغطي بذلك حاجة المدينة وكامل قطاعاتها من مياه الشرب بالحد الكافي ضمن برنامج التقنين اليومي المعتمد من قبل إدارة المؤسسة.

بدوره أكد مدير عام الشركة العامة لكهرباء المحافظة، أنور العكلة تغيير محور مسار تغذية محطة مياه آبار علوك بالتيار الكهربائي، من محطة كهرباء رأس العين إلى محطة الدرباسية التي تبعد عن موقع محطة الآبار مسافة «٥٢ كم»، لخروج الأولى عن الخدمة، بعد تعرضها للتخريب من قبل العدوان التركي ومرتزقته، ولإيصال التيار الكهربائي إلى آبار مياه الشرب فيها بالشكل المطلوب.

وفي سياق آخر أعاد العكلة أسباب زيادة برنامج التقنين في مدينة الحسكة عن السابق، بالدرجة الأولى للحمولات الزائدة على استطاعة التيار الكهربائي من قبل المواطنين وعدم اتباعهم للترشيد وحُسن التعامل مع التيار الكهربائي، إضافة إلى خروج محطتي رأس العين ومبروكة «غرب الحسكة» عن الخدمة، ما أدى إلى وجوب تغذية بلدة تل تمر ومحطة مياه السد الغربي من مدينة الحسكة بالتيار الكهربائي، ومن ثم زيادة حجم عدد ساعات التقنين في المدينة، وبشكل تقريبي وغير محدد، أي بساعتين تغذية مقابل ٤ ساعات تقنين، لغاية موعد الساعة الثانية عشرة ليلاً من كل يوم، نتيجة لرفع حجم الحمولة والضغط عن التيار الكهربائي في الموعد المذكور.

وأشار مدير عام شركة الكهرباء إلى أنه ومع تحسّن الوضع الأمني في المناطق الحدودية الساخنة مع تركيا «شمال غرب وغرب الحسكة»، ستتمكن ورش الصيانة في الشركة من إصلاح الأعطال وإعادة محطات التوليد الكهربائي هناك إلى الخدمة، ومن ثم تحسين وضع برنامج التقنين الحالي للتيار الكهربائي خلال المرحلة المقبلة.